# الدلالة النحوية وأثرها في استنباط الأحكام
# من القرآن الكريم

فتيحة شهات طالبة دكتوراه علوم

جامعة ابن خلدون – تيارت– الجزائر

Nado2703@yahoo.com

**إشراف الأستاذ الدكتور عوني أحمد محمد**

**ملخص:**

لا شك أنّ فهم النّصوص الشرعية فهما صحيحا لا يتّم إلاّ بمعرفة اللّغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم. فلا يمكن القول في كتاب الله واستنباط الأحكام منه استنباطا سليما إلاّ بمعرفة هذه اللّغة والتبحر في علومها ومعرفة أساليبها ومن أهم هذه العلوم علم النحو، فقد حظيت الدراسة النحوية بعناية فائقة من قبل العلماء قديما خدمة للقرآن الكريم، ومن هنا تكمن أهمية الدلالة النحوية في فهم النصوص الشرعية وإدراك معانيها.

**الكلمات المفتاحية:** الدلالة؛ النحو؛ الاستنباط؛ الأحكام؛ القرآن.

**Summary**:

There is no doubt that understanding the legal texts is correct and can only be accomplished by knowledge of the Arabic language in which the Noble Quran was revealed. It is not possible to say in the Book of God and derive judgments from it properly except with knowledge of this language and exploring its sciences and knowledge of its methods, and among the most important of these sciences is the science of grammar. The grammatical study was meticulously carefully by ancient scholars in the service of the Holy Quran. Legitimacy and awareness of its meanings.

**Key Words:** Indication; Grammar; Deduction; Provisions; The Quran.

**مقدمة:**

لقد كان القرآن الكريم والسّنة النبوية الشريفة مصدرين هامين من مصادر التشريع الإسلامي ولا يزالان على مرّ العصور، لذلك كانت نشأة العلوم اللغوية والشرعية قديما خدمة لهما، ولعل من أهم تلك العلوم علم النّحو الذي كان له ارتباط وثيق بالشريعة الإسلامية فقد عُدّ شرطا من شروط الاجتهاد والاستنباط من القرآن الكريم والسّنة النبوية الشريفة، إذ إنّ معرفة الأحكام الشرعية لا تتأتى إلاّ بالمعرفة الصحيحة للغة العرب، فقد نبه علماء الشريعة وفقهاؤها على الإلمام بأسرار العربية والتبحر في علومها لأنها وسيلة لفهم كتاب الله وأكدوا على علم النّحو، وعلم البلاغة، وعلم الصرف، لذا كان عنوان بحثنا "الدلالة النحوية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية".

## 1- تعريف النحو:

### أ- لغة:

هو: «القصد ومنه النحو، لأنّ المتكلم ينحو به منهاج العرب إفرادا وتركيبا»[1].

وهو: « الطريق والجهة والجمع أنحاء ونُحُوا... »[2]

قال ابن دريد: « ومنه اشتقاق النحو في الكلام، كأنه قصد الصواب»[3].

ويقول ابن فارس: « ومنه سمي نحو الكلام، لأنّه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به»[4]

وعرفه ابن منظور بقوله: « والنحو القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه ينحوه، وينحاه نحوا وانتحاه ونحو العربية منه ... والجمع أنحاء ونُحُوٌّ، قال سيبويه: شبهوها بعتو وهذا قليل وفي كلام العرب: إنكم لا تنظرون في نحو كثيرة أي في ضروب من النحو شبهها بعتو ... ونحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه، ومنه سمي النحوي لأنّه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب»[5]

### ب- اصطلاحا:

عرّفه الشريف الجرجاني بقوله: «هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التّراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده. »[6]

وقد أورد ابن جني في الخصائص تعريفا للنحو حيث يقول: « هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه؛ من الإعراب، وغيره كالتثنية، والجمع ، والتحقير، والتّكسير، والإضافة والنسب ، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها .»[7]

ومن التعاريف المشهورة للنحو ما قاله خالد الأزهري: «علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء. »[8]

## 2- تعريف الدلالة:

### أ- لغة:

الدّلالة في اللّغة مصدر من الفعل دلَّ « ودلّه على الشّيء يدلّه دلّا ودلالة، فاندلّ سدّده إليه ودللته فاندلّ، والدَّليلُ: ما يستدلُّ به. والدّليل: الدّال وقد دلّهُ على الطريق يدُلّهُ دَلالةً ودِلالَةً، ودُلولَةً والفتح أعلى.»[9]

وجاءفي القاموس المحيط: «ودَلَّهُ عليه دَلالَةً ويثلث، ودُلولَةً فَانْدَلَّ سَدَّدَهُ إليه.»[10]

وجاء في كتاب التّعريفات: «الدَّلِيلُ في اللّغة هو المرشد ومابه الإرشاد. » [11] و« الكاشف من دللت على الشّيء ودلت إليه.»[12]

إنّ ابن منظور قد رسم الإطار المعجمي للفظ **"دلّ "** محدّدا المعنى الحقيقيّ الذي ينحصر في دلالة الإرشاد أو العلم بالطّريق الذي يدلّ النّاس ويهديهم، وهذا التّصور للدّلالة لا يختلف عن التّصور الحديث ممّا يعني أنّ الدّلالة تستوحي معناها من أساليب القدماء. ومن المعاني التي يشير إليه لفظ دلّ : الاضطراب في الشّيء تدلدل الشّيء، وتدردر إذا تحرّك متدليا والدّلدلة: تحريك الرّجل رأسه وأعضاءه في المشي، وتدلدل عليه فوق طاقته، والدّلال منه، والدّلدال الاضطراب»[13]

### ب- اصطلاحا:

قال الجرجاني (ت816هـ) : « هي كون الشّيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيءآخر.»[14]

قال ابن الهمام* (ت861هـ) :«كون الشّيء متى فُهم فُهم غيره.»[15]

عرّفها الأصفهاني(ت296هـ) بقوله: « اعلم أنّ دلالة اللّفظ عبارة عن كونه بحيث إذا سمع أو تخيّل لاحظت النّفس معناه.»[16]

وقال الزّركشي(ت794هـ): « هي كون اللّفظ بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى من كان عالما بوضعه له.»[17]

فالدّلالة عند الأصوليين هي كون الشّيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر، أو كون الشّيء بحيث يلزم من العلم به العلم بغيره.

وقد أصبحت «الدلالة، أو علم الدلالة، أو "نظرية الدلالة" أو "نظرية المعني"، أو علم المعنى، منذ مطالع هذا القرن القرن العشرين – فرعا من فروع البحث اللغوي معترفا به في علم اللغة، ومع ذلك يرى جورج

مونان أن دراسة هذا الفرع لم تبلغ بعد الرشد العلمي، ويرى كثير من الألسنيين أنها الجزء من الألسنية الذي تعترض تطبيق مبادئ الهيكلية (Structuralism) عليه أكثر العقبات، وهي عقبات لم تتضح طبيعتها بعد ). ويقول إن الآراء في هذا الفرع من العلم، وكذلك الأعمال، مازالت تشعرنا في كثير من الأحيان أننا أمام برج بابل، وهو ما يجب الاعتراف به صراحة».[18]

ويعرّف علم الدّلالة بأنّه: دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللّغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو « ذلك الفرع الذي يدرس الشّروط الواجب توافرها في الرّمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى، أي إنّ موضوعه الرّئيس هو المعنى، ولا أحد ينكر قيمة المعنى بالنّسبة للّغة حتّى قال بعضهم إنّه بدون المعنى لا يمكن أن تكون هناك لغة، وعرّف بعضهم اللّغة بأنّها معنى موضوع في صوت ويمثل علم الدّلالة قمّة الدّراسات اللّغوية جميعا، لأنه حصيلتها أو الغاية التي من أجلها وضعت واستخدمت اللّغة، فخلاصة دراسة علم الصّوت، والصّرف، والنّحو، تصبّ في وعاء هو علم الدّلالة.»[19]

أمّا عند المحدثين، فعلم الدّلالة « مصطلح حديث أوّلُ من وضعه العالم الفرنسي اللّغوي برايل سنة 1897م، وقد أسماه السيمانتيك، كما أطلقت عليه أسماء في اللّغة الانجليزية أشهرها الآن كلمة سيمانتيك "semantic"، والمصطلح مأخوذ عن كلمة "sema" اليونانية وتعني علامة. ومن الغريب أن نرى أنّ الكلمة عربيّة الأصل وهي سيماء من "سمة "وتعني علامة أيضا »[20]

### 3– الدلالة النحوية:

هي الدلالة التي «تأتي أساسا من الحالة الإعرابية للأسماء في الجملة، أو من ترتيب كلمات الجملة وبمعنى آخر هي تلك الدلالة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل منها موقعا معينا في الجملة حسب قوانين اللّغة، أي أنّ كلمة في التركيب لا بد أن تكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها.»[21]

### 4– نشأة النحو:

لا يخفى على أيّ دارس للّغة العربية، أن التّقعيد للنحو كان في أساسه لسبب ديني، وذلك من أجل الحفاظ على الكتاب المقدّس من اللّحن، فقد لوحظ أنّ هناك من يخطئ في قراءة القرآن ويلحن فيه وبخاصّة بعد اتساع الرّقعة الإسلامية، ودخول الكثير من الأعاجم إلى الإسلام واختلاطهم بالعرب والمسلمين، «يقول أبو الطيب: واعلم أنّ أوّل ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التّعلم: الإعراب لأنّ اللّحن ظهر في كلام الموالى والمتعربين من عهد النّبي صلى الله عليه وسلم، فقد روينا أنّ رجلا لحن بحضرته فقال: أرشدوا أخاكم فقد ضلّ، وقال أبو بكر لأن أقرأ فأسقط أحب إليّ من أن أقرأ فألحن. وقال ياقوت: ومرّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم يسيئون الرّمي، فقرعهم، فقالوا : إنّا قوم "متعلمين" فأعرض مغضبا وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشدّ عليّ من خطئكم في رميكم.»[22]

وبطول هذا الامتزاج تسرّب الضعف إلى« نحيزة العربي وسليقته، على أنّ غير العربي كان ينزع قسرا عنه إلى بني جلدته، وإن طال لبثه بين ظهراني العرب، فقد كان في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم صهيب يرتضخ الرومية، وسلمان الفارسية، وبلال وسحيم عبد بني الحسحاس الحبشية. وتولد من هذا كله أنّ اللغة العربية تسرّب إليه اللّحن، ووهنت الملاحظة الدقيقة التي تمتاز بها وهي اختلاف المعاني طوعا لاختلاف

شكل آخر الكلمة، فإنّ هذه الميزة كانت موفورة لديهم وهم يبعدون عن مخالطة سواهم من ذوي اللغات الأخرى التي خلت منها. ولقد كان هذا النوع أول اختلال طرأ على اللغة العربية، منذ كان الإسلام وكان الموالي والمتعربون ، وطفق يزداد رويدا رويدا ما طال الزمن وتفسحت رقعة الإسلام».[23]

لقد كانت لنشأة النحو أسباب وعوامل دعت إليه الحاجة والضّرورة، لأنّ الأمر تعلّق بصون كتاب الله عزّ وجل فقد «نطق العرب بلغتهم سليقة وسجية، ولم يكونوا بحاجة إلى قواعد يضبطون بها الألسنة أو يتعرفون بها الأساليب. ولما اتسعت رقعة الدولة العربية، ودخل الأعاجم في الإسلام نشأ عن ذلك كله ماهو معلوم من تفشي اللّحن. فخشي الغيورون على اللغة أن تصاب اللغة وأصولها بما يضعف من شأنها ويقضي على مقوماتها، ولهذا فكروا في وضع قواعد تصون اللسان وتعصمه من الخطأ... »[24]

## 5– أهمية النّحو:

لقد نشأ علم النحو في « البصرة والكوفة اللتين صارتا من أهم مراكز الثقافة في القرن الأول الهجري وفيهما وضعت العقائد والفقه، ونشأت مدرسة النحويين واللغويين. وكان يقيم في هاتين المدينتين جالية تنسب إلى قبائل عربية مختلفة ذات لهجات متعددة، وآلاف من الصناع والموالي الذين كانوا يتكلمون الفارسية. ومن ثمّ تعرضت العبارات العربية السليمة إلى شيء غير قليل من الفساد، ودعت الضرورة إلى تقويم اللسان العربي، حتى لا يتعرض القرآن الكريم للتحريف. وكان أبو الأسود الدؤلي أول من اشتغل بالنحو في عهد الأمويين، وقد قيل إنه تلقى أصول هذا العلم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه»[25].

من هنا كان للنحو أهمية كبرى في تفسير نصوص القرآن الكريم، وفي التخريجات النّحوية «فقد اتفق العلماء على ضرورة النّحو، ودوره في تفسير القرآن الكريم إذ بمعرفته يعقل مراد الله تعالى من النّصوص والآيات، وما استوعاه من حكم، وأحكام منيرة، ومواعظ واضحة وقد جاء في الأثر عن الإمام علي– رضي الله عنه– أنه قال: تعلموا النحو فإن بني إسرائيل كفروا بحرف واحد، كان في الإنجيل مسطورا هو "أنا ولّدت عيسى" بتشديد اللام فخففوه فكفروا»[26].

ما نلاحظه في هذا النّص، أنّ القراءة بالتخفيف، أو التشديد تغير في المعنى، وتبدله، وهذا أمر خطير إذا ما تعلق بنصوص القرآن الكريم، لذلك تبرز أهمية النّحو في معرفة المعنى، وترشيده وهذا ما فعله الكثير من المفسرين في تفسير

القرآن، و حتى النحويون في التخريجات النحوية لآيات القرآن، وفي هذا يقول جلال الدين السيوطي (ت911هـ): «اعلم أن معرفة اللّغة، والنّحو والتصريف فرض كفاية لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بد من معرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسّنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم، وتصريفهم فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة، والنّحو، والتصريف. وما يتوقف على الواجب المطلوب، وهو مقدور للمكلف، فهو واجب، فإذا معرفة اللّغة، والنّحو، والتصريف واجبة»[27].

ولقد كان النّحو منذ نشأته مهتما بالمعنى، يعتدّ به، يحدّ الجملة بمعناها الأساسي الذي يكفل لها الصحة ويحدد عناصر معناها، فعلاقة النّحو بالدلالة علاقة وطيدة وقديمة، وقد ارتبط كلّ واحد منهما بالآخر ولا نغفل في هذا السّياق جهود عبد القاهر الجرجاني في كتابه إعجاز القرآن الذي لم يكن القصد من ورائه الدّراسة النّحوية والبحث عن العلاقات النّحوية بقدر ما كان اهتمامه منصبا حول إعجاز القرآن في نظمه إذ نجده يقول: واعلم أنّك «إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشّك أنّ لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتّى يعلق بعضها ببعض، وينبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك، فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك؛ علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل احدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالا أو تمييزا، أو تتوخي في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أواستفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعه لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد أسم من الأسماء التي ضمنت معني ذلك الحرف. وعلى هذا القياس . وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته بأن بذلك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلمة تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك.»[28]

## الدلالة النّحوية وأثرها في استنباط الأحكام

لما كان النّحو ضرورة، وأساسا في فهم مقصدية الخطاب الديني، وبخاصة أن الكثير من الآيات القرآنية ورد فيها لبس في بيان معناها، وعلى الأرجح أنها لا تفسر بحسب ظاهرها ولكن بعد طول تأمل فقد وضعت مدرسة مكة المكرمة الأسس العامة لهذا النوع من التفسير ممثلة في صاحبها: عبد الله بن عباس الذي كان رأس هذه المدرسة، والذي اعتمد في كثير من تفسيره على غريب لفظ القرآن، وتركيبه بالشعر العربي «وهذه الأسس كانت اللبنة الأولى في الدرس اللغوي لنصوص الكتاب العزيز التي اعتمد عليها فيما بعد، وهي تدور حول فهم معانيه وأسلوبه وأغراضه. كما احتاجت قراءة النّص القرآني بصورة صحيحة بعيدة عن اللحن إلى تلقين قواعد تركيب الجملة العربية فيما عرف بعد بعلم النّحو. واللّغة والنّحو شكّلا أساسا كبيرا في علم التّفسير لم يخل منهما مصنف فيه، وإن تفاوتت نسبة استخدامها تبعا لثقافة المفسر الخاصة»[29].

وقد أثر دخول هذين العنصرين إلى التّفسير في اختلاف اللّغويين، والنّحويين، والذي أدى بطبيعة الحال إلى حصول انقسامات بينهم، وبالتالي الاختلاف في تفسير وتوجيه بعض النّصوص القرآنية، لأنّ تركيب الجملة كان أحد الأسس الرئيسية في تحديد المعنى.

ولعلّ من أهمّ الكتب اللّغوية التي صنفت في هذا المجال: "مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنى، ومعاني القرآن لأبي زكريا الفرّاء: « ومن أمثلة هذا الاتجاه في مصنفه "معاني القرآن" قوله في بيان قوله الحق تبارك و تعالى:

﴿ ...إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: 01] يخفض من الإعراب ويرفع، فالخفض: على أن تتبعه "الحميد"، والرفع على الاستئناف لانفصاله عن الآية، لقوله عز وجل: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ ﴾ [سورة التوبة، الآية: 111] ثم قال: التائبون. وفي قراءة عبد الله بن مسعود "التائبين" وكل ذلك صواب»[30].

وقد استغل علماء الكلام ظاهرة التقديم والتأخير في التّأويل، واتخذوها سندا في كثير من الأحيان لما يصبون إليه، ومن ذلك ما أورده الزمخشري (ت528هـ) عن قراءة بعض المعتزلة في قوله تعالى:﴿...وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء، الآية: 164] بنصب لفظ الجلالة على المفعولية، ورفع موسى تقديرا على الفاعلية، والغرض من ذلك أن ينفوا صفة الجسمية عن الله، أو تشبيه الله بخلقه. ولهذا قدموا ما أخر، وأخروا ما قدم[31].

فاستخدام الزمخشري (ت528هـ) للدلالة النحوية وخلفيته الفكرية أثرت في قراءته لنصوص القرآن الكريم، و هذا ما وجدناه في تفسيره للآية الكريمة.

كما نجد الفراء يذكر القراءات، ويعتبرها تمثل وجها من وجوه تركيب الجملة، ثم يوجه احتمالات وضع اللفظ توجيها لغويا فيقول في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: 02]

«لو كان "المحدث" نصبا أو رفعا لكان صوابا، النصب على الفعل، و التقدير: "ما يأتيهم محدثا" والرفع على الرد على تأويل الذكر لأنك لو ألغيت "من" رفعت الذكر، وهو كقولك: ما من أحد قائمٍ، وقائمٌ وقائماً النصب في هذه على استحسان الباء، وفي الأولى على الفعل وقوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ...﴾ [سورة الأنبياء، الآية: 03] منصوبة على العطف على قوله: وهم يلعبون، لأن قوله: وهم يلعبون بمنزلة لاعبين فكأنه قال: إلاّ استمعوه لاعبين لاهية قلوبهم »[32]

ومن الأمثلة التي نوردها في هذا الصدد في اختلاف اللغويين، والنحويين في إعراب آيات القرآن ما قاله الأخفش (ت215هـ) في قوله تعالى: ﴿...فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ...﴾[سورة النساء، الآية: 170] «فنصب خيرا لكم لأنه حين قال لهم "آمنوا" أمرهم بما هو خير لهم فكأنه قال: "اعملوا خيرا لكم"

وكذلك انتهوا خيرا لكم، فهذه إنما يكون في الأمر، والنهي خاصة ولا يكون في الخبر لأن الأمر والنهي لا يضمر فيهما، وكأنك أخرجته من شيء إلى شيء»[33].

وقد يورد اللغويون للمسألة الواحدة وجهين، ويعللون لذلك كما نراه في قول محمود سعيد في اختلاف النحويين في كلمة التوحيد، فقال: «زعم جماعة من النحويين أن هذا الكلام فيه حذف وإضمار ثم ذكروا فيه وجهين:

أحدهما التقدير: لا إله لنا إلاّ الله.

والثاني: لا إله في الوجود إلاّ الله.

وهذا الكلام غير سديد لعدة وجوه.

**الأول**: لو كان التقدير: لا إله لنا إلاّ الله. لم يكن هذا الكلام يفيد التوحيد الحق، إذ يحتمل أن يقال: هب أنه لا إله لنا إلاّ الله، فلم قلتم أنه لا إله لجميع المحدثات، و الممكنات إلاّ الله؟

**الثاني**: قولهم التقدير: لا إله في الوجود إلاّ الله. فيقال لهم: و أي حامل يحملكم على التزام هذا الإضمار؟ و لذلك فإن حمل الكلام على ظاهره أولى من ذلك الإضمار الذي ذكرتم»[34]

وقد يذكر اللغوي أوجها مختلفة للقراءات للآية الواحدة، ويعللها كما قام بذلك ابن خالويه (ت 370هـ): ففي فاتحة الكتاب قال عن إعراب ﴿الحَمدُ للهِ﴾ «الحمد: رفع بالابتداء علامة رفعه ضم آخره، فإن قيل لم رفع الابتداء؟ فقل: لأن الابتداء أول الكلام، والرفع أول الإعراب، فاتبع الأول الأولَ، وقرأ الحسن و رؤبة: ﴿الحمد لله﴾ بكسر الدال، أتبعا الكسر الكسر، و ذلك أن الدال مضمومة وبعدها لام الإضافة مكسورة، فكرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر فأتبعوا الكسر الكسر»[35].

وما قاله العُكبري (ت616هـ) في كتابه "التبيان في إعراب القرآن"، في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ [سورة الإسراء، الآية: 36] «كل مبتدأ وأولئك إشارة إلى السمع، والبصر، والفؤاد وأشير إليها بأولئك وهي في الأكثر لمن يعقل، لأنه جمع ذا وذا لمن يعقل، ولما لا يعقل، وجاء في الشعر: بعد أولئك الأيام، وكان وما عملت فيه الخبر، واسم كان يرجع إلى كل، والهاء في "عنه" ترجع إلى كل أيضا ، وعن يتعلق بمسؤول، والضمير في مسؤول لكل أيضا، والمعنى: إن السمع يسأل عن نفسه على المجاز»[36].

ولكن الزمخشري (ت528هـ) قال: «بأن يكون "عنه" في موضع رفع بمسئول، كقوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم﴾»[37].

ويعتبر العُكبري (ت616هـ) أن ما قاله الزمخشري (ت528هـ) غلط « لأن الجار و المجرور يقام مقام الفاعل إذا تقدم الفعل، أو يقوم مقامه، وأما إذا تأخر فلا يصح ذلك فيه، لأن الاسم إذا تقدم على الفعل صار مبتدأ، وحرف الجر إذا كان لازما لا يكون مبتدأ، ونظيره قولك: بزيد انطلق ويدلك على ذلك أنك لو ثنيت لم تقل بالزيدين انطلقا، ولكن تصحيح المسألة أن تجعل الضمير في مسئول للمصدر فيكون عنه في موضع نصب، كما تقدر في قولك: بزيد انطلق

وقد أورد الفقهاء كثيرة من المسائل الفقهية المبنية على القواعد النحوية، « فابن القيم يورد صورة لدخول الشرط في الحلف بالطلاق، منها:

-إذا قال: إن خرجت ولبست فأنت طالق، لا يحدث الطلاق إلا بفعلهما معا، تقدم الخروج على اللبس أو لم يتقدم، ذلك لأن الواو لمطلق الجمع.

- وإذا قال: إن لبست ثم خرجت فأنت طالق، لا يقع إلا بخروجها بعد لبسها بتراخ، لأنّ ثم للترتيب والتراخي.

- وإن قال: إن خرجت لا إن لبست فأنت طالق، يقع الطلاق بالخروج وحده.

ومن المسائل التي ساقها الإسنوي إذا قال لامرأته: أنت طالق ما شئت، فيكون المقدار الذي شئت يرجع فيه إلى العدد الذي تشاؤه المرأة من الطلاق، ذلك لأنّ "ما" هنا إما أن تكون مصدرية ظرفية، فيكون المعنى مدة مشيئتك أو أن تكون موصولة، أي الذي شئت.»[38]

وهكذا يختلف كل لغوي عن الآخر في إيجاد المعنى المراد، وبالتالي تحديد مقصدية الآية وما دامت القراءات متعددة، تختلف باختلاف القراء كما قلنا، وأن كل قارئ يقرأ حسب مكوناته الثقافية فبهذا تبقى التأويلات لا نهائية.

**خاتمة:**

بعد هذه الورقة البحثية نخرج بالنتائج التالية:

1- يعد النحو وسيلة أساسية يفهم من خلالها المعنى، لأنّ المعنى يختلف باختلاف الإعراب وكلّ تغيير فيه هو تغيير في استنباط الحكم.

2- كتاب الله العزيز نزل بلغة العرب، وكل من أراد استنباط الأحكام الشرعية منه لابد له من التبحر في علوم اللغة.

3- الاختلاف في الأوجه الإعرابية أدّى إلى الاتساع الدلالي لمعاني القرآن الكريم .

4- إعراب القرآن أصل في الشريعة، لأنّ بذلك تقوم معانيه التي هي في الشرع، فإنّ تغيير الحركة قد يؤدّي إلى فساد المعنى.

5- التعمق في الدلالة النحوية يعين المجتهد على استنباط الأحكام من الشريعة لأنّها تمنحه ملكة قوية في استنباط الفروع من أصولها.

**الهوامش:**

[1] أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العصرية، بيروت، ط3، 1999، ص307.

[2] محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بيروت، د.ط، 2010، ص 1203.

[3] أبوبكر محمد بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، ت: رمزي منير بعلبك، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ج1، ط1، 1987، ص575.

[4] أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج5، ص403.

[5] محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ت: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، د.ط، د.ت، ص4371.

[6] الشريف الجرجاني، التعريفات، ت: محمد مرعشلي، دار النفائس، بيروت، ط2، 2007، ص329.

[7] عثمان أبو الفتح ابن جني، الخصائص، ت: عبد المجيد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ط2، 2003، ص88.

[8] خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان،ج1، ط1، 1421هـ، 2000، ص14.

[9] ابن منظور، لسان العرب،ج11، ص248.

[10] محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط8، 2005، ص1000.

[11] الجرجاني، التعريفات، ص91.

[12] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، الكويت، ط2، 1992، ج21، ص22.

[13] ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص249.

[14] الجرجاني، التعريفات، ص91.

[*] **ابن الهمام** : هو محمد بن عبد الواحد الشّهير بابن الهمام، الفقيه الأصوليّ الحنفيّ، علّامة مشارك في العلوم النّقلية والعقليّة ولد سنة 790هـ، وتوفي سنة 861هـ، من تصانيفه الجليلة: فتح القدير في الفقه والتّحرير في أصوله وهما مطبوعان، له اختيارات يخرج بها عن مذهب الحنفيّة بل ربما خرج عن المشهور في المذاهب الأربعة. انظر: الأعلام، ج6، ص255.

[15] كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي الشهير بابن همام الدين الاسكندري الحنفي، التّحرير في أصول الفقه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1351هـ، ص25.

[16] شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني، بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب)، ت: محمد مظهر بقا، ، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ط1، 1986م، ج1، ص154.

[17] بدر الدّين الزّركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ت: عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،ج2، ص36.

[18] محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار الشروق، ط1، 2000،ص40.

[19] زينة عبد الجليل، خالد عبود حمودي، البحث الدلالي عند الأصوليين (دراسة موازنة في أصول المباحث الدلالية بين الفقهاء والمتكلمين)، ط1، 2008، ص26.

[20] علي حميد خضير، علم الدلالة، ص12. ودلالة السياق في النص القرآني، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ماجستير، 2014، ص12.

[21] زينب مديح جبارة النعيمي، الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد 12، ص9، 10.

[22] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص16.

[23] المرجع نفسه، ص13.

[24] عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النّحو والصرف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1974، ص136.

[25] حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام (السياسي، الديني، الثقافي، الاجتماعي)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط15، 2001، ج2. ص276.

[26] خالد عبد الرحمن العك، أصول التفسير، دار النفائس، ط2، 1986، ص 158.

[27] جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ت: محمد حسن إسماعيل الشافعي منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ص 49.

[28] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص55، 56.

[29] أحمد عبد الغفار، التّفسير والنّص، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2003، ص 194.

[30] المرجع نفسه، ص195.

[31] محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ت: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، 1986، ج1، ص 591.

[32] أحمد عبد الغفار، التّفسير والنّص، ص 196.

[33] الأخفش بن سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، معاني القرآن، ت: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ج1، ط1، 1985، ص 457.

[34] محمود سعيد، مباحث التخصيص عند الأصوليين و النحاة، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ط، د.ت، ص 144.

[35] أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، المكتبة الثقافية، بيروت، د.ط، د.ت، ص 18.

[36] أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ت: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ج2، ط02، 1987، ص 820.

[37] ينظر، الزمخشري، الكشاف، ج1، ص17.

[38] ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد، دار الكتب، بيروت، ج3، ص245.

**قائمة المصادر والمراجع:**


1. أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العصرية، بيروت، ط3، 1999.
2. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بيروت، د.ط، 2010.
3. أبوبكر محمد بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، ت: رمزي منير بعلبك، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ج1، ط1، 1987.
4. أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج5.
5. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ت: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، د.ط، د.ت.
6. الشريف الجرجاني، التعريفات، ت: محمد مرعشلي، دار النفائس، بيروت، ط2، 2007.
7. عثمان أبو الفتح ابن جني، الخصائص، ت: عبد المجيد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ط2، 2003.
8. خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان،ج1، ط1، 1421هـ، 2000.
9. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط8، 2005.
10. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، الكويت، ط2، 1992، ج21.
11. كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي الشهير بابن همام الدين الاسكندري الحنفي، التّحرير في أصول الفقه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1351هـ.
12. شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني، بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب)، ت: محمد مظهر بقا، ، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ط1، 1986م، ج1.
13. بدر الدّين الزّركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ت: عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،ج2.
14. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار الشروق، ط1، 2000.
15. زينة عبد الجليل، خالد عبود حمودي، البحث الدلالي عند الأصوليين (دراسة موازنة في أصول المباحث الدلالية بين الفقهاء والمتكلمين)، ط1، 2008.

16. علي حميد خضير، علم الدلالة، ص12. ودلالة السياق في النص القرآني، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ماجستير، 2014.
17. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2.
18. عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النّحو والصرف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1974.
19. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام (السياسي، الديني، الثقافي، الاجتماعي)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط15، 2001، ج2.
20. خالد عبد الرحمن العك، أصول التفسير، دار النفائس، ط2، 1986.
21. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ت: محمد حسن إسماعيل الشافعي منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
22. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
23. أحمد عبد الغفار، التّفسير والنّص، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2003.
24. محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ت: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، 1986، ج1.
25. الأخفش بن سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، معاني القرآن، ت: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ج1، ط1، 1985.
26. محمود سعيد، مباحث التخصيص عند الأصوليين و النحاة، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ط، د.ت.
27. أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، المكتبة الثقافية، بيروت، د.ط، د.ت.
28. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ت: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ج2، ط02، 1987.
29. ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، دار الكتب، بيروت، ج3.
30. زينب مديح جبارة النعيمي، الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد 12.